من أجل حل أزمة السكن والمساهمة في دعم الصمود الحقيقي

بقلم : غسان حرب

لا يكاد يمر اسبوع واحد تقريبا دون ان ينشر الصحافة المحلية نبأ بشكل جمعية تعاونية للاسكان او عن اجراء بعض المواطنين لقاءات بينهم من اجل بحث امكانية تشكيل مثل هذه الجمعية. وشملت هذه الحركة جميع مدن الضفة بل وامتدت الى القطاع. واذا كان عدد جمعيات الاسكان التعاونية حتى عام ٦٧ لا يتعدى الخمس فان عددها اليوم سواء المسجلة منها او تلك التي تعمل المشركون فيها على استكمال الاجراءات القانونية اللازمة لتسجيلها قد تجاوز العشرات.

ويعكس هذا النشاط التعاوني الاسكاني واقعا يحس به ويلمسه القسم الاكبر من المواطنين. فالازمة السكنية في البلاد قد تفاقمت. والهوة التي تفصل بين حاجة المواطنين الى المساكن وقدرة قطاع البناء السكني وانجازاته قد اتسعت.

الاف من العائلات الجديدة والعائلات الشابة قد تشكلت خلال السنوات الاثنتي عشر الماضية، وهي تحتاج الى امكنة للسكن. وكثير من العائلات ازدادت عددا بحيث لم تعد المساكن التي تقطنها كافية لها. السكان يتزايدون، رغم الهجرة والظروف الصعبة. وقد حتم ذلك زيادة الطلب على المساكن. ومقابل ذلك فان الزيادة الحاصلة في مساحة الابنية السكنية لم تستطع ان تقابل او تجاري الطلب الحاصل.

كل ما ذكرنا وغيرها من الاسباب كثير قاهم من ازمة السكن وسبب سوء الاوضاع الاقتصادية في البلاد والارتفاع الجنوني في تكلفة البناء فان جزءا صغيرا جدا من المواطنين من اصحاب المداخيل العالية هو الذي كان قادرا على حل ازمته السكنية. اما الاكثرية الساحقة من المواطنين فلم يكن بمقدورها بالاعتماد على قدراتها الذاتية والفردية – ان تحل الازمة ولذا فقد كان التوجه نحو اقامة جمعيات الاسكان التعاونية مدخلا بالنسبة لها من اجل محاولة حل ضائقتها السكنية.

معروف ان اية جمعية اسكان تعاونية لا تستطيع انجاز مشروعها واقامة مساكن لاعضائها دون الاعتماد وبشكل رئيسي على دعم مالي سواء عن طريق القروض او الهبات. وهكذا فقد تواقد مندوبون عن كثير من هذه الجمعيات الى عمان وغيرها من العواصم الغربية سعيا الى اللقاء بالمسؤولين فيها سواء من اعضاء اللجنة الفلسطينية الاردنية المشتركة او من المسؤولين عن بنوك الاسكان والمؤسسات المصرفية او غيرهم طلبا للمساعدة.

ونظرا لاهمية هذا الموضوع والانعكاسات التي قد تفرزها بالنسبة لقضية صمود المواطنين فوق ارض الوطن فلا بد من النظر الى مسالة مساعدة جمعيات الاسكان نظرة شمولية تستجيب لاهداف تدعيم النضال الوطني بما يستجم ومهام المرحلة الخطيرة التي تمر بها شعبنا في الفترة الراهنة.

نحن قطعا مع مساعدة جمعيات الاسكان ولكن من الضروري برشد هذه المسالة بحيث يستفيد منها "الاكثرية الساحقة من المواطنين ولا تبقى مقتصرة على فئات معينة.

ان الغاء نظرة سريعة على طبيعة تركيب الجمعيات التعاونية المسكلة او التي هي في طور التشكيل تبين بجلاء ان معظم اعضائها هم من ذوي المداخيل المرتفعة نسبيا: اطباء، مهندسون، موظفون كبار، اساتذة جامعات.. وقد انعكست التركيبة الاجتماعية ليهؤلاء الاعضاء على الانظمة الداخلية لهذه الجمعيات وعلى معدلات الاكتساب والمساهمة فيها. فالبعض يحب ان يدفع ما لا يقل عن ٥٠ – ٦٠ دينارا اردنيا شهريا بالاضافة الى دفعة اولية قد لا تقل عن ١٠٠٠ دينار. فمن يستطيع دفع هذه المبالغ غير من زادت مداخيلهم الشهرية عن ٢٠٠ دينار كحد ادنى؟

ان الاغلبية الساحقة من المواطنين ممن هم بحاجة فعلية الى تحسين ظروف السكن وممن يدفعون نصف رواتبهم تقريبا بدل ايجارات شهرية هم من العمال والمدرسين وصغار الموظفين وصغار الكسبة والحرفيين وصغار التجار ومن النادر ان نرى بينهم من يشارك حقا في اية جمعية تعاونية للاسكان.

اذا فان الحل الافضل لقضية الاسكان يمكن ان يتم عن طريق انشاء هيئة مركزية تناط بها كل قضايا الاسكان وتعمل وفق خطة علمية مدروسة وهادفة بينهم – كما سبق وقلنا – في دفع الصمود الحقيقي الى الامام.

ولحسن الحظ فان مثل هذه الهيئة المركزية، في حالة تشكيلها لن تبدأ عملها من نقطة الصفر. فقد سبق وان قامت بقاية المهندسين في الضفة باجراء العديد من الابحاث حول موضوع الاسكان وتشكلت لجنة من مهندسين وحقوقيين، واساتذة جامعات وروساء بلديات وممثلون عن الاوقاف وغيرهم من اجل المساهمة في حل هذه القضية. كما قام الدكتور بكر ابو كشك، مدير مركز الابحاث في جامعة بيرزيت، بانجاز دراسة هامة حول وضع الاسكان في المناطق المحتلة وآفاق حلها. وفي هذا كله وكثير غيره ما يمكن ان يشكل الاساس لحل ازمة السكن في المناطق المحتلة.

بقي – وما اكثر ما بقي – ان ينظر المعنيون هنا وفي الخارج الى قضية الاسكان بمضمونها الشمولي ويساهموا في مساعدة اهالي المناطق المحتلة على القيام بدورهم.

الشيكل أخ الليرة ومن شابه أخاه فما ظلم

رافقت عملية استبدال الليرة الاسرائيلية بالشكل صحه دعائية. وانهمك الرسميون الاسرائيليون ابتداءا باعلى مسؤول اقتصادي وانتهاءا بفراش البنك المركزي الاسرائيلي في تصوير هذه العملية وكانها البلسم الشافي او العصا السحرية التي ستقضي على امراض اسرائيل الاقتصادية.

لم يكن اسرائيل الاولى في اتباع ما اتبعت فمن المعلوم ان مسالة استبدال العملة في اي بلد بزيادة قيمة الوحدة النقدية هي احدى الاجراءات التي اتبعتها دول عديدة في السابق من اجل محاولة محاربة التضخم النقدي.

الا ان هذا الاجراء كان يمكن ان يكون عاملا مخففا – ولو بشكل مؤقت اذا ما صاحبته اجراءات اقتصادية اخرى. ومن الواضح، حتى الان ان الحكومة الاسرائيلية لم تقم باتخاذ مثل هذه الاجراءات وانها في ظل النمط الاقتصادي السائد، لن تستطيع اتخاذ اجراءات كهذه.

ان التضخم النقدي في اسرائيل قد بلغ من الشدة بحيث فاق معدل زيادته اية دولة اخرى في العالم. وما فضية زيادة كميات النقد المتداولة في الاسواق الا احد عوامل هذا التضخم او بالاحرى انها انعكاس لامراض وبيلة تنخر جسم الاقتصاد الاسرائيلي. ولذا فان استبدال العملة او تغييرها لن يلعبا الدور الذي يطمح له المسؤولون الاسرائيليون.

صحيح ان الخزينة الاسرائيلية ستوفر على نفسها مبلغا من المال قد يصل الى ١٣٠ مليون ليرة اسرائيلية بسبب الخطوة الجديدة خاصة وان القطع النقدية المعدنية (المسكوكات الحالية تكلف خزينة الدولة اكثر من قيمتها النقدية. ولكن جوهر القضية يبقى نفسه سواء اكان اسم العملة "ليرة" او "شيكلا".

وسيبقى المواطنون في المناطق المحتلة يعانون من التقلبات والازمات التي تضرب الاقتصاد الاسرائيلي حتى يوضع حد نهائي لدمج السوق المحلية بالسوق الاسرائيلية وهذا لن يتاتى الا عن طريق انهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال السياسي.

خبير اقتصادي
"لا أثر فعلي لاستبدال العملة"

اثار قرار الحكومة الاسرائيلية استبدال الليرة بالشيكل العديد من التساؤلات لدى المواطنين في المناطق المحتلة. والتساؤل الكبير الذي تردد طوال الاسبوع الماضي هو مدى تاثير هذه العملة على اوضاع المواطنين المعيشية وعلى مداخيلهم وفي محاولة من "الطليعة" لاستجلاء الوضع وتوضيح المسالة امام قرائها توجهت بالسؤال المطروح اعلاه الى احد الخبراء الاقتصاديين في البلاد فافادنا بما يلي:

لقد اصبح التضخم النقدي ظاهرة مستديمة تسم الاقتصاد الاسرائيلي منذ فترة طويلة. وقد ازدادت نسبة التضخم بشكل ملحوظ بعد مجيء حكومة الليكود الى الحكم في اواخر عام ٧٧ ونتيجة ماطلق عليه اسم "السياسة الاقتصادية الجديدة" التي رسمها سمحا ايرليخ وزير المالية السابق.

وحاولت الحكومة الاسرائيلية ان تخفف من معدلات التضخم وانطلقت في عملها هذا من الاستناد الى آراء المفكر الاقتصادي الامريكي البروفسور ميلتون فريدمان المحاضر بجامعة شيكاغو والزعيم الروحي الحالي للمدرسة النقدية في الاقتصاد.

وباختصار فان هذه المدرسة تهدف الى محاولة التخفيف من اثر وحدة الازمات الاقتصادية الدورية التي تضرب اقتصاد الدول الرأسمالية بين الحين والاخر وذلك باللجوء الى عدد من الطرق منها التحكم في كميات النقد المتداولة والمطروحة في الاسواق اما باتجاه الزيادة او النقصان حسب طبيعة الظرف الملموس اي عن طريق ما يسمى بالسياسة النقدية للدولة.

ويمكن اللجوء احيانا الى تغيير قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الاخرى او ما يسمى بتغيير سعة التبادل. فزيادة معدل التبادل للدولار مثلا بنسبة الضعف يعني ان قيمته بالنسبة للعملات الاخرى قد تضاعفت. فاذا كان الدولار قبل العملية المذكورة يساوي ٤ ماركات فان سعره يصبح ٨ ماركات بعد العملية. ولكن ذلك لن يكون مجديا الا اذا ارتفعت القيمة الحقيقية او القيمة الشرائية للدولار.

فهل يعني استبدال الليرة بالشيكل ان القيمة الحقيقية للوحدة النقدية الاسرائيلية قد ارتفعت الى عشرة اضعاف؟ كلا بالطبع؟

صحيح ان كل شكل يساوي ١٠ ليرات ولكن القيمة الحقيقية (عشر) الشكل اي الليرة الحالية لم تزدد. وكل ما جرى هو تغيير اسم العملة. ويهدف المسؤولون الاسرائيليون من وراء هذه العملية الى ممارسة تاثير نفسي على المواطنين بحيث يدخل في روعهم ان قيمة العملة الاسرائيلية قد تحسنت.

وللمزيد من التوضيح نشير الى سعر العملة الاسرائيلية بالنسبة للعملات الاخرى. فاذا كان الدينار الاردني – حتى كتابة هذه السطور – يساوي ١٣٥ ليرة فانه يساوي ١٣٫٥ شكل والعامل الذي يتقاضى ٣٠٠٠ ليرة شهريا فانه سيتقاضى ٣٠٠ شكل وللسلعتين نفس القيمة الشرائية. ولذلك فليس هناك من اثر لاستبدال العملة على اوضاع مواطنينا المعيشية واحوالهم.. اللهم الا الازعاج الذي سيقرره هذه العملية الى حين العودة على التسمية الجديدة.

عبء نفقات التسلح في أميركا

منذ مدة طويلة واجهزة الدعاية الرسمية الامريكية تحاول ان تخلق الانطباع بان الولايات المتحدة تستطيع في الوقت نفسه زيادة نفقات التسلح وحل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية. الا ان الوقائع المريرة تثبت بطلان هذه المزاعم.

فقد كتبت صحيفة "نيويورك تايمز" تقول "ان المعضلة القديمة حول الاختيار بين الانفاق على التسلح او الابواب المدنية كانت تحل عن طريق توفير نقود للتاجيين. ولكن اليوم وفي سعيه من اجل تخفيف حدة التضخم فقد اختار الرئيس كارتر الانفاق على التسلح".

وبالفعل فان الميزانية الامريكية المقترحة لعام ١٩٨٠ تبين ان حصة وزارة الدفاع من الميزانية ستبلغ ١٤١ الفا و ٢٠٠ مليون دولار. وقد خصصت لعملية تطوير الصاروخ ام – اكس وحدها اكثر من ٦٠٠ مليون دولار. وتزيد نفقات التسلح مرتين ونصف عن نفقات الصحة وحوالي ١٠ مرات عن نفقات التعليم.

قبل ربع قرن قال الرئيس الامريكي الراحل ايزنهاور "ان كل بندقية تصنع وكل غواصة تدفع للبحر وكل صاروخ يطلق تعني في نهاية المطاف سرقة من اولئك الذين يجوعون، ويبردون ويمرون". ان الوقائع تبين صحة قول ايزنهاور حيث يوجد في الولايات المتحدة الان حسب معطيات الصحافة الامريكية، ٢٦ مليون انسان يعيشون تحت حافة الفقر.

ان النفقات على التسلح هي اليوم باهظة للغاية فالمبالغ التي انفقها سلاح الجو الامريكي على تطوير طائرة اف – ١٦ الرخيصة نسبيا هي اكثر بـ ٨ مرات من مبلغ الـ ٨٣ مليون دولار التي انفقتها منظمة الصحة العالمية على القضاء على مرض الجدري. كما ان غواصة تريدنت تكلف على الاقل ١٧٠٠ مليون دولار اي ما يكفي لبناء بيوت جديدة لحوالي نصف مليون امريكي.

ويلاقي الزعم القائل ان الانفاق العسكري يؤدي الى تخفيف البطالة او القضاء عليها معارضة ودحضا من قبل بعض الاختصاصيين الامريكان. فقد نشرت جريدة "يو اس نيوز" بلسان اتحادات نقابات العمال الامريكية ان استثمار الف مليون على انتاج العاديات سيخلق ٥٨٥٠٠ فرصة عمل لسنة كاملة في حين لو استثمر هذا المبلغ في تطوير المواصلات لادى الى خلق ٨٥ الف فرصة عمل وفي التعليم ١١٨ الف فرصة عمل. وسبب ذلك ان الصناعات الحربية تتطلب رساميل اكثر بسبب موادها واجهزتها عالية التكلفة كما انها اقل احتياجا للقوة العاملة من الصناعات المدنية.

ويتحمل المواطنون الامريكان اعباء التسلح عن طريق الضرائب التي يدفعونها. ويشير الاحصائيات الاخيرة ان المواطن الامريكي المتوسط يعمل ١٣٥ يوما في السنة من اجل دفع ما يترتب عليه من ضرائب.

احد المفاعلات النووية الامريكية